



الفصل الرابع

الحركة الإسلامية وقيادة حركة الرأي العام في إطار الأنظمة السياسية الاستبدادية

جدل المشروعية القانونية والشرعية السياسية

الدكتور

حامد عبد الماجد قويسني

أستاذ زائر، في العلوم السياسية،

جامعة لندن



الحركة الإسلامية وقيادة حركة الرأي العام في إطار الأنظمة السياسية الاستبدادية جدل المشروعية القانونية والشرعية السياسية

الدكتور / حامد عبد الماجد قويسني (*)

تقوم الحركات الاجتماعية والسياسية والدينية المطالبة بالإصلاح والتغيير بممارسة الكثير من الأفعال السياسية؛ لبلوغ أهدافها وتحقيق مطالبها تجاه مختلف القضايا التي تراها من وجهة نظرها مهمة أو حيوية أو استراتيجية، وذلك على مستوى المجتمعات، أو الأنظمة السياسية بمختلف أنواعها وأشكالها، أو حتى على مستوى النظام الدولي بقضاياها وظواهره المختلفة.

فالحركة الإسلامية - على سبيل المثال كنموذج - تنتمي وفق تحديدات (علم اجتماع المعرفة) إلى هذا النوع من الحركات التغييرية والإصلاحية صاحبة المشروع الشامل والمتعدد الأبعاد والمستويات - أو المفترض أنها كذلك -، والساعية لتحقيق أهداف هذا المشروع النهائية والاستراتيجية، هذه الحركة ينبغي أن تعي ذاتها، وأن تعرف طبيعتها، وطبيعة مشروعها، وأن تقدم على صياغته وتجديده باستمرار في إطار مستويات عملها، وأهدافها المرحلية والاستراتيجية... والذي نشاهده - في غالب الأحيان - أن الوعي السياسي داخل الحركة ذاتها قد يكون غائباً أو مشوهاً، أو أنها تعيش باختصار بين جهل الأبناء، وعجز العلماء والقيادات إذا استعرنا مقولة الشهيد عبد القادر عودة، فالحركة استوعبتها في الكثير من الأحيان الأطر القطرية الضيقة، والأهداف المرحلية القريبة، وغاب عنها الوعي بطبيعتها فتحوّلت إلى أحزاب هزيلة في ديكورات سياسية، أو هي تسعى جاهدة إلى ذلك!!

ومن أهم مستويات الوعي الغائب في الوقت الراهن الوعي بأساليب الإصلاح والتغيير؛ حيث تتمحور هذه الأساليب - في الوقت الحالي في رأي الكثيرين - حول محاولة قيادة حركة الرأي العام في مجتمعاتها، والذي يتحرك بدوره في مسارات متنوعة قد تكون مشروعة من وجهة النظر القانونية التي تحميها السلطات القائمة في هذه المجتمعات، أو قد تكون غير مشروعة.

وبالطبع؛ فإن المسارات المشروعة من وجهة نظر السلطات قد لا تتعدى في الكثير من الأحيان حرية تشكيل الأحزاب والجماعات السياسية، والمشاركة في العملية الانتخابية، وحضور الاجتماعات، والحريات المدنية والسياسية التقليدية المعروفة... إلخ، وقد نجحت السلطات القائمة في الكثير من البلدان العربية والإسلامية

(*) أستاذ زائر، في العلوم السياسية، جامعة لندن.



أن تجعل من الجدل حول هذه الوسائل هو محور النزاع والصراع مع الحركة الإسلامية، وتم تصوير الأمر للكثيرين من أبنائها وكأن نجاحهم في تحصيل «المشروعية» بهذا المعنى كفيل بتحقيق مشروعها الإصلاحي والتغييري، ولعل هذا من أشد صور تزييف الوعي السياسي التباساً، والذي تمارسه العقلية الحقوقية والفقهاء المسيطرة على الخطاب والفعل السياسي للحركة الإسلامية المعاصرة في الوقت الحالي.

والواقع أن قوى الرأي العام في حركتها الإصلاحية أو التغيرية لا تلتفت غالباً إلى سؤال المشروعية القانونية التي كثيراً ما يصيها الجمود والتكلس في الدولة القومية والقطرية المعاصرة، والقنوات المشروعة التي تعاني أيضاً من حالة انسداد مزمنة، بل إنه - أي الرأي العام في حركته - قد يسعى إلى تحطيمها واستبدالها بشرعية سياسية جديدة تدور حول تحقيق المطالب التي يحملها ويدعو إليها، ومن هذه الوسائل: الاحتجاجات، والتمردات، والمظاهرات، والثورات، والعصيان السياسي والمقاومة المدنية... إلخ، وغيرها من مظاهر السلوك الجمعي والتعبير عن الرأي العام.

والذي يلاحظه المحلل السياسي أن الكثير من الأنظمة السياسية - ومن وجهة نظر المشروعية القانونية - تقرر بهذه الوسائل الأخيرة للتعبير عن الرأي العام على مستوى المثال والشعار السياسي والمبدأ القانوني والنظامي، ولكن من الناحية العملية والواقعية تسعى هذه الأنظمة إلى استيعاب هذه المظاهر التعبيرية عن الرأي العام، وتقليص النجاحات التي يمكن أن تحققها إلى أدنى حد ممكن، كما تسعى إلى حصارها حتى لا تتحول إلى أداة من أدوات تغيير المعادلات السياسية الأساسية للأوضاع القائمة في أي مجتمع من المجتمعات.

إن السؤال المحوري الذي نطرحه في هذه الدراسة: هو عن العلاقة بين هذه المظاهر للتعبير عن الرأي العام والمضمون أو المطالب التي تمثلها وتعبّر عنها من ناحية، وسياسات أو أفعال السلطات السياسية الحاكمة والدولة تجاه هذه المظاهر والتعبيرات من ناحية أخرى، وذلك سعياً إلى تحقيق نوع من الوعي السياسي الحقيقي العلمي غير الزائف أو المشوه لدى أبناء الحركة الإسلامية الساعية إلى الإصلاح والتغيير عبر مشروعها الشامل.

وللإجابة عن هذا السؤال نتناول بالتوضيح سبعة متغيرات أساسية على النحو الآتي:

أولاً: الحركة الإسلامية وحق مقاومة طغيان الأنظمة الحاكمة:

تعرف المجتمعات البشرية في عالم اليوم ظاهرتين مترادفتين وجوداً، ومتناقضتين مضموناً؛ وهما: العصيان السياسي، والطاعة السياسية، وكلتاهما تعبدان تعبيراً عن جوهر فكري الالتزام وعدم الالتزام السياسي، وهما المبنيتان على الأصل التعاقدية لنشأة ظاهرة السلطة السياسية، والحاكمتان لاستمراريتها، والمحددتان لمدئ مشروعيتها... فما دامت السلطة الحاكمة تحترم وتلتزم بالأصل التعاقدية؛ الذي قامت على أساسه؛ فالرأي العام ينبغي أن تسوده ظاهرة الطاعة السياسية، أما إذا أخلت السلطة الحاكمة بالالتزام بهذا الأصل التعاقدية؛ فإن الرأي العام يجب أن يرفع راية العصيان في مواجهة هذه السلطة التي أضحت فاقدة



لمشروعيتها القانونية بداية، وشرعيتها السياسية نهاية..

والمشروعية تعني في إطار النظم السياسية المختلفة، وبالم منظور الغربي الرضاء والقبول الطوعي من جانب الرأي العام وقواه بجوانب ثلاثة متكاملة:

الأول: القبول بما تمثله هذه الأنظمة السياسية، وما تعبر عنه من نظام قيمي تراتبي.

الثاني: القبول بأشخاص الحاكمين؛ من حيث امتلاكهم للأهلية السياسية أو الجدارة، وشرعية إسناد السلطة إليهم واستمراريتهم فيها.

الثالث: القبول بالممارسات السياسية للأنظمة من حيث إجراءاتها، وغاياتها ومقاصدها، ومآلاتها.

فإذا تحقق القبول الطوعي من جانب الرأي العام، أو على الأقل قطاعاته الأساسية والمهمة، بالأنظمة السياسية الحاكمة تحولت المشروعية القانونية إلى شرعية سياسية تتجسد في ظاهرة الطاعة السياسية، وفي المقابل فإن العصيان السياسي يعبر عن رفض قاطع وصريح للمستويات الثلاثة السابقة فرادي أو مجتمعة؛ وبالتالي نقضاً لفكرة الالتزام السياسي من قبل قوى الرأي العام؛ الأمر الذي يجسد تدهور المشروعية القانونية، والشرعية السياسية في آن واحد للأنظمة السياسية القائمة.

وعندما ترفع قوى الرأي العام راية العصيان السياسي - بالمعنى السابق - في مواجهة السلطات والأنظمة الحاكمة؛ فإنها تمارس ما نطلق عليه: «حق مقاومة الطغيان» وفق المنظور الغربي العلماني، والذي هو التعبير العملي والسلوكي عن ظاهرة العصيان السياسي، ويختلف المحللون السياسيون في تعريفه وتحديد أشكاله وصوره ومظاهره المختلفة.

ومقاومة الطغيان ظاهرة قديمة قدم المجتمع الإنساني نفسه، وقد أكدت على وجوبه رسالة الإسلام وجعلته في القمة من واجباتها، وعلى الرغم من وجود الكثير من محاولات التأسيس النظري والقانوني لهذا الحق؛ فإننا نركز على المدلول السياسي، ونرى مقاومة الطغيان السياسي حقاً ثابتاً للأمة ككل، وللرأي العام كحقيقة رقمية، وظاهرة كمية متحركة، والتي تمتلك الحق المطلق في رفض النظام السياسي ومقاومته، في مستوياته الثلاثة السابقة، وتغييره لآخر تراه محققاً لذلك.

ويعدّ حق مقاومة الطغيان الصياغة الأكثر تحديداً لظاهرة العصيان السياسي، ويتخذ حق مقاومة الطغيان السياسي الكثير من الصور والأشكال الشعبية المعبرة عن حركة الرأي العام؛ منها: الإضراب العام، والتظاهر السلمي، والهبات الجماهيرية، والثورات الشعبية، ولا يدخل فيه من وجهة نظرنا بعض المظاهر السلوكية السلبية لحركة الرأي العام: كالذعر الجماعي، والمقاومة السلبية أو المقاومة بالحيلة - وإن كان جيمس سكوت يعدها في إطاره -، وكذلك ظاهرة الانقلاب العسكري، ولكن السؤال في هذا الصدد يبدو ملحاً: أين وعي الحركة الإسلامية المعاصرة السياسي بمقاومة الطغيان، وبصوره وأشكاله المعاصرة والمتجددة، وأين عطاؤها



وكسبها في هذا الصدد؟ الإجابة فيما نعتقد لا تحتاج إلى مزيد من الإيضاح . . ولنضرب بعض الأمثلة فقط للتدليل على ما نقول، ومن ذلك :

الحركة الإسلامية والموقف من ظاهرة الإضراب العام:

برزت ظاهرة الإضراب العام كمفهوم في الفقه السياسي بداية، ثم تغلغت في الحركة السياسية خلال القرن التاسع عشر قبل أن يتم إقرارها وإضفاء المشروعية القانونية عليها لاحقاً، وقد اكتسبت الطابع السياسي بداية كأداة للدعوة النقيابية في تحركها لبناء المجتمع الجديد، ويحددها بعض الباحثين بأنها تمثل توقف مجموعات مهمة من الأفراد عن تأدية أدوارهم المؤسسية، ووقف تعاونهم المعتاد؛ الأمر الذي يؤدي إلى حدوث نوع من الشلل المؤسسي . كما يعرفها آخرون بأنها تتمثل في منع مساهمة مهمة يعتمد عليها الآخرون، ومن ثم تمثل مصدراً للضغط عليهم، وتعتمد فعاليتها على عناصر؛ منها: مدى أهمية المساهمة التي تم منعها، ووجود موارد يمكن التنازل عنها لدى الطرف الآخر، ومدى قدرة المضربين على حماية أنفسهم من الانتقام المؤسسي، والواقع أن الإضراب لم يعد مرتبطاً فقط بالظاهرة النقيابية أو بهدف الحصول على تنازلات وميزات اقتصادية فقط، وإنما اتسعت تطبيقاته كآلية لتنظيم عملية المواجهة السياسية مع السلطة الحاكمة، وأداة لتكتيل الرأي العام للإعلان عن الاستياء والرفض للطبقة الحاكمة، وتذكيرها بأنها أخفقت ولم تعد تحوز الثقة وتتمتع بالطمأنينة من جانب المحكومين؛ ومن ثم عليها أن ترحل وتترك أمانة المسؤولية لطبقات جديدة بازغة تحوز الثقة والجدارة، ومن ثم يصبح الإضراب الأداة الحقيقية المعبرة عن حق مقاومة طغيان الأنظمة الحاكمة من خلال التحرك السلمي لقوى الرأي العام، وعلى الرغم من انتشار فعاليات الحركة الإسلامية داخل مؤسسات المجتمعات المحكومة، وقياداتها لقطاعات معتبرة وزناً وأهمية من الرأي العام في بلدان العالمين العربي والإسلامي، ونجاحها في صياغة اتجاهاته إزاء الكثير من الأحداث والقضايا؛ فإن الحركة وقياداتها الفكرية لم تقدم رؤية سياسية تجديدية إزاء الموقف من الإضراب العام السلمي أو العصيان المدني الشامل أو الجزئي بوصفه أداة تغييرية، وأحد مسالك أو أدوات ممارسة حق مقاومة طغيان الأنظمة الحاكمة الاستبدادية .

الحركة الإسلامية والموقف من ظاهرة الانقلاب العسكري:

يعد الانقلاب تعبيراً عن تغيير غير مشروع في الأداة الحكومية؛ أي لا يأخذ بالأسلوب الذي يسمح به نص القانون الوضعي، ولا يتعدى ذلك إلى تغيير أو تجديد المثالية السياسية والنظام القيمي الذي يحكم النظام القائم؛ أي لا يتعدى إلى تغيير المفهوم السياسي العام الذي يسيطر على المجتمع المعين، والانقلاب بهذا المعنى ظاهرة قديمة متجددة، فقد عرفتها الحضارات اليونانية والرومانية - ما يعرف بالنمط البريتوري - ومصر الفرعونية عن طريق الكهنة وتدخلهم في تغيير الأسر الحاكمة، كما عرفته الحضارة الإسلامية في معظم تطبيقاتها التاريخية، كما تشهده العديد من دول العالم النامي؛ ومنها العربي والإسلامي، سواء عبر المؤسسة العسكرية أو بدونها، كما في الانقلابات الداخلية أو انقلابات القصر، غير أن الملاحظ هو أن المؤسسة العسكرية هي التي



قادت في العقود السالفة من القرن الماضي عملية الانقلابات العسكرية؛ ومن ثم ازداد تدخلها في الحياة المدنية والسياسية لاعتبارات؛ منها أنها تكاد تكون الأداة الوحيدة القوية والمنظمة المعبرة عن روح التضامن والتجانس والانتماء العصري في المجتمعات الغربية والإسلامية، وإضافة لذلك اختفاء الأحزاب الحقيقية والقوى السياسية غير العسكرية، وعدم فعالية إن لم يكن عدم وجود الطبقة المثقفة، واختفاء الرأي العام الذي يصبح معبراً عن حقيقة شكلية لا تقوم بأية أدوار أو وظائف سياسية ذات فعالية، وتدخل الإيرادات الأجنبية في تسيير التفاعل السياسي من عدة منطلقات أهمها منطلق القوة العسكرية.

والواقع أن الانقلاب الذي تقوده المؤسسة العسكرية مهما قيل في وصفه؛ فهو لا ينبع من حق مقاومة طغيان الأنظمة الحاكمة، فالمؤسسة العسكرية تمثل مهنة محددة وتعبّر عن جزء من المجتمع، وليس من حقه أن يعبر أو يتحدث باسم الكل، أو أن ينتدب نفسه للقيام بذلك، فالمؤسسة العسكرية تمثل أقلية ولا تملك إرادة الأغلبية ولو قيل بعكس ذلك لكان معناه منح حق الوصاية لفئة على الجميع أو الكل، فليس من حق هذه المؤسسة أن تتحدث باسم المجتمع، وتبدو وكأن إرادتها حلت محل الإرادة العامة، من ثم لا تستطيع المؤسسة أن تزعم أنها صاحبة الاختصاص الأصيل أو الوحيد في استخدام حق مقاومة الطغيان؛ ومهما قيل في حق هذه المؤسسة أن تقود أمتها فعليها أن تبحث عن تسوية آخر غير حق مقاومة الطغيان؛ ومهما قيل في حق هذه الضرورات التي تبيح المحظورات، أو حكم الفئة المختارة، أو الأقلية المتميزة، أو أصحاب الشوكة... إلخ، وجميعها تصلح تسويغات للانقلاب العسكري بالأساس، وهو كما رأينا لا يعبر عن حق مقاومة الطغيان ولا يقوم على أصول العلاقة السياسية، وعلى الرغم من أن الحركة الإسلامية لا تعترف بفكرة الانقلابات العسكرية على المستوى التأصيلي والنظري العام - وفق كتابات الإمام البنا على سبيل المثال -؛ فإنها في الممارسة قد تكون مارست الضد في بعض الأحيان، وهو أمر ما زال يحتاج إلى نوع من التفسير العلمي الموضوعي والأمين، فقد أيدت وساندت على الأقل انقلابين عسكريين كبيرين هما انقلاب حركة يوليو ١٩٥٢م في مصر، وانقلاب البشير في السودان ١٩٨٩م.

الحركة الإسلامية والموقف من ظاهرة الثور:

تمثل الثورة سواء كانت سلمية أو عنيفة، بيضاء أو دموية حمراء؛ أوضح صور التعبير عن حق مقاومة طغيان الأنظمة الحاكمة ومظاهره من قبل الرأي العام واتجاهاته الأساسية، وهي عبارة عن ردة الفعل العنيفة التي ترتبط بالعنف الجماعي ليعلن عن التغيير في النظام السياسي الحاكم، وهي تفترض تغييراً كلياً في المفهوم الفكري الذي يسيطر على المجتمع السياسي، وهي أيضاً وضع حد لتصور معين للشرعية السياسية واستقبال جديد لتصوراتها، وتمثل أيضاً تغييراً في الغايات التي يسعى إلى تحقيقها النظام السياسي، فهي تغيير في مفهوم الوظيفة القانونية والسياسية للدولة، وقد تعني انقطاعاً بين الحاضر والمستقبل، أو عودة إلى الماضي عقب تخطيط الحاضر، ولكنها تعني دائماً بناء مفهوم سياسي يختلف عن السائد لحظة الانفجار في حركة الرأي العام، فالثورة



تعني حقائق ثلاثة :

الأولي : تغيير في الفئات الحاكمة ، ووصول الفئات المحكومة إلى ممارسة السلطة ، فهي ممارسة قوى الرأي العام لحقوقها بأسلوب واضح وصريح ، فلا تعرف انقلاب القصر ، ولا تعترف بشرعية الممالك الجدد الحاكمين مثلاً .

الثانية : تغيير عنيف ؛ حيث لا بديل عنه لحماية حقوق المواطن الأساسية التي انتهكها النظام القائم .

الثالثة : تأكيد لقيم جديدة ، ودفاع عن القيم الثابتة التي خضعت لعملية اعتداء ، فهي ربط للمستقبل بالماضي .

والحركة الإسلامية في أدبياتها النظرية السياسية لا تقدم تأصيلاً حقيقياً لقضية الثورة بوصفها أحد أهم مسالك التغيير السياسي ؛ بل إن موقفها النظري الأصلي - كما أكدته الإمام البنا - هو ضد فكرة الثورة التي يصفها بالعنيفة والهوجاء ، والتي لا يأتي من ورائها أي نفع أو خير ، ولكن الملاحظ أن الحركة أيضاً في الممارسة خالفت موقفها النظري المعلن ؛ فقد أيدت منذ البداية الثورة الإيرانية بثبات ووضوح على صفحات مجلة الدعوة ، وكان من أوائل القوى التي أعلنت تأييدها لها رسمياً في أعقاب نجاحها وفق ما هو معلن ومنشور ، ومرة أخرى فإن هذا الموقف يحتاج إلى نوع من التفسير العلمي الموضوعي والأمين .

الحركة الإسلامية وظاهرة الدفاع الشرعي العام؛

حيث يسمح في ظروف محددة للفرد بتجاوز حدود المشروعية القانونية في المستوى الأول ، وفي المستوى الثاني : كظاهرة عامة ؛ أي كحق للأمة ككل ولقوى الرأي العام ، وقد أصل لها الشهيد عبد القادر عودة والتفصيل يحتاج إلى موضع آخر ، غير أن ما نثبته هنا هو أن ظاهرة الدفاع الشرعي العام تلتقي مع مدرسة الخروج على النظام السياسي الفاسد أو الظالم في حالة توافر ما تسميه بعض مدارس الفقه السياسي الإسلامي بحد التمكّن ، وألا تؤول النتائج لأضرار ومفاسد أكثر من تلك الكائنة بالفعل مع وجود هذا النظام وبقاءه ، وما يطلق عليه في الخبرة التراثية العربية والإسلامية مقاومة أنظمة التغلب وأمراء الجور ، والتي تتعلق بشكل أو بآخر بحق مقاومة طغيان الأنظمة الحاكمة ، ولا تتخذ هذه المقاومة بالضرورة شكلاً عنيفاً - مع إدراكنا العلمي أن العنف ليس مداناً بالمطلق أو بمجرد وصفه - ، وإنما المجال الأوسع في هذا الصدد هو المقاومة السلمية والهادئة والمنظمة ؛ حتى إن أحد الدراسات السياسية ترصد ما يربو على ١٩٠ صورة وشكل من أشكال المقاومة المدنية السلمية ؛ منها كما أطلقنا عليه عندما يكون العصيان السياسي والمقاومة إلكترونياً .

ويقاس مدى قوة ممارسة الأمة والجماعة وقوى الرأي العام لحق مقاومة طغيان الأنظمة الحاكمة - أياً كان شكله أو نوعه - بحجم التأثير السياسي الذي يفرزه ويقع على السلطة الحاكمة ؛ بحيث يدفعها تحت ضغوطه المختلفة إلى تبني - أو «العدول» ، أو على الأقل «تعديل» - سياسة معينة أو محددة ، وذلك في الاتجاه المرغوب ، وأحياناً يمكن أن يؤدي إلى إسقاط هذه السلطة الحاكمة في حالة الثورة ؛ خاصة إذا توافرت شروطها ومقوماتها



من حيث: الاتساع، والشمول، والاستمرارية، ووجود قيادات وتنظيم فعال، وشعارات تحريضية، وتجميعة... إلخ. ولقد انطلقت كل الحركات الإصلاحية والتغييرية الكبرى في التاريخ البشري من منطلق حق ممارسة مقاومة طغيان الأنظمة الحاكمة، وممارسة كل أدواته وأساليبه وآلياته.

والسؤال الحقيقي: أين الحركة الإسلامية المعاصرة والتي تعيش في ظل أنظمة استبدادية في عالمنا العربي والإسلامي من تأصيل وممارسة مقاومة الطغيان بكل أدواتها وأشكالها، وتحريك الرأي العام في مجتمعاتها في هذا الاتجاه الإصلاحي والتغيير الحقيقي؟ ولماذا تصر على أن تقصر نفسها في أطر العمليات التمثيلية والرمزية المعلومة الحدود والسقوف مسبقاً، وأشكال العمل السياسي الحزبي، والمعروف من هي القوى الحقيقية المتحكمة في مفاتيح هذه اللعبة السياسية؟ ولماذا راجعت قيادة الإخوان مثلاً موقف الإمام البنا من قضية الحزبية، وأصدرت ما يؤيد التعددية السياسية، والعمل البرلماني؟ ولماذا لم تراجع الموقف نفسه من وسائل التغيير الأخرى في خطابه السياسي، والذي هو نوع من الخطاب الحركي على كل الأحوال؟ ولماذا اعتماد قراءة واحدة لخطاب البنا وممارسته السياسية؟ هذه مجرد أسئلة نظرية أطرها للتأمل والتفكير العميق، وفيما أظن؛ فإن الإجابة واضحة لا تحتاج إلى عناء كبير.

ثانياً: ديناميات نشأة عمليات العصيان السياسي في إطار الحركة الإسلامية وتبلورها في حق مقاومة طغيان الأنظمة الحاكمة؛

يتطلب مولد عمليات العصيان السياسي ونشأتها وتبلورها بعد ذلك في حق مقاومة الطغيان؛ حدوث عمليات تغييرية متعددة الأبعاد تقوم على مستويين متكاملين؛ وهما:

المستوى الأول: التغيير الذي يحدث على مستوى الإدراك، والإرادة والضمير، والنفس، وهذا التغيير له جوانب ثلاثة هي:

الجانب الأول: يحدث تغيير في إدراكات الناس وذهنياتهم، والذين ألفوا وتعودوا من قبل على القبول بالوضع القائم بكل جوانبه بما فيه السلطة الحاكمة كأمر واقع، وباعتباره «قدراً لا فكاك منه»، ومن هنا يبدأ سؤال المطالب، والتبرم، والنقد.

الجانب الثاني: يبدأ النظام السياسي القائم بفقدان شرعيته ككل، وبداية مؤسساته وأدواته مثل: شخصيات سياسية فاسدة، أو وزارات خدمية غير ناجحة يعبر الناس عن سخطهم من أدائها، وعدم رضاهم عمماً تقوم به وتقدمه... فيفقد النظام القائم القبول والرضا.

الجانب الثالث: يتولد لدى الناس شعور جديد بالقدرة والإرادة والفعالية؛ بدلاً عن الشعور بالعجز الذي كان سائداً من قبل، فتصبح هناك قناعة وإرادة على التغيير في بعض الأمور.

المستوى الثاني: يحدث على مستوى السلوك والفعل السياسي، ويتسم بسمتين:



الأولي: من ناحية التوجه والاتجاه، ويتمثل في رفض الانصياع للسلطة الحاكمة، وعصيان أوامرها والخروج عليها.

والثانية: الجماعية؛ أي أن تتم العملية بوصفها سلوكاً جماعياً وليس مجرد سلوك مجموعة من الأفراد المتفرقين المعزولين، فالقضية تبدأ على المستوى الفردي شعوراً ينتقل إلى المستوى الجماعي عبر العديد من الأدوات والوسائل من مسهلات الوضع... حتى ينتقل إلى مستوى الأفعال السياسية... ولكن هناك خلط شائع في الكثير من الدراسات بين مظاهر العصيان السياسي بصورها وأشكالها المختلفة، والمنظمات الناشئة والمنبثقة عنها، ويعتقد كثير من المحللين السياسيين أن هذا الخلط قد أدى إلى تفريغ حق مقاومة الطغيان من المضمون السياسي، وإدراجه تحت عناوين مختلفة من المشكلات الاجتماعية.

ثالثاً: كيفية تبلور حركة الرأي العام وقيادة الحركة الإسلامية لأشكال مقاومة طغيان الأنظمة الحاكمة المستبدية:

تقدم دراسات الفكر السياسي وأدبيات علم الاجتماع السياسي الكثير من النظريات التي تسعى إلى تحليل كيفية تبلور حركة الرأي العام، وتفسير مظاهر الرأي العام وعملياته المعبرة عن مقاومة طغيان الأنظمة الحاكمة:

أ- تحليل كيفية تبلور حركة الرأي العام قبل خروجها وظهورها في صور وأشكال التعبير عنه:

تميز الكثير من الدراسات بصدد مراحل تكوين الرأي العام بين أربع مراحل؛ هي:

المرحلة الأولى: مرحلة إدراك القضية محور ظاهرة الرأي العام:

تولد ظاهرة الرأي العام وتبلور عبر توافر المعلومات المناسبة كماً، ونوعاً، وتوقيتاً بصدد قضية أو مشكلة ما عندئذ تتحول إلى قضية مثارة، وفي هذه المرحلة يمكن للسلطة السياسية الحاكمة أن تتدخل عبر سياسة حجب المعلومات المطلوبة عن القضية المثارة أو احتكارها أو تشويهها أو التلاعب في طريقة إذاعتها أو توقيت بثها؛ الأمر الذي يترتب عليه خلق نوع من التشويه على المستوى الإدراكي؛ أي صناعة صور مشوهة ودفعها على شاشات الإدراك الفردية والجماعية للرأي العام... وتلك نقطة البداية المهمة في عملية تشكيل الرأي العام وصناعته التي تتضمن درجة من درجات التحكم فيها من المنبع والأصل؛ أي تمنع تشكيله في الاتجاه الصحيح أو تحرفه منذ البداية.

ولا يتحقق الإدراك فقط بوصول المعلومات التي يتم استقبالها، والذي يُعبر عنه على مستوى الجماعة بحق الاتصال، ولكن لا بد أن يتم الإدراك عبر شاشات نظام القيم الفردي والجماعي أيضاً، ومن ثم فالهيمنة على الرأي العام تتحقق - داخلياً وخارجياً - عبر منطقتين متكاملتين هما: الرقابة والتحكم في تداول المعلومات والصور من ناحية، والتلاعب في البناء القيمي عبر الغزو الحضاري والثقافي من ناحية أخرى، وهو الأمر الذي يحتاج



تفصيله إلى موضع آخر .

وتختلف طبيعة العملية الإدراكية حسب طبيعة السلطة السياسية الحاكمة داخلياً: هل تنتمي إلى النمط الديمقراطي التعددي أو النمط الشمولي؛ بدرجاته وأنواعه المختلفة، ومن ثم تتعدد أنظمة الرقابة وأنواعها، وأشكالها، ودرجاتها. . . ، أو السلطة السياسية المهيمنة خارجياً: طبيعتها، ونظرتها للآخر، ونظام القيم الخاص بها، وطبيعة الرسالة الحضارية التي تؤمن بها وتسعى إلى تقديمها للبشرية؛ حتى لو من باب الادعاء. . . إلخ . وبشكل عام يفترض تحليل ظاهرة الرأي العام معرفة فكرية مسبقة بالمشكلة أو القضية التي أثارته، وقدرًا معيناً من الإحاطة بجوانبها المختلفة .

وهكذا يفترض تشكيل ظاهرة الرأي العام وصناعتها في هذا المستوى تعاملًا سلطويًا من شقين:

أ- ممارسة عملية المنع والرقابة السياسية وغير السياسية عبر العديد من الآليات، والأدوات، والأساليب والمسالك .

ب- ممارسة إعادة تشكيل الطابع القومي عبر التسميم السياسي للإطار الفكري، والقيمي، والعقدي؛ بآليات، وأدوات تختلف نوعياً عن الأولى .

ويلاحظ أن المستوى الثاني يحدد نوعية الاستجابة للمستوى الأول من مستويات عملية تكوين الرأي العام وصناعته، فمعرفة النظام القيمي يحدد نسبياً كيفية التفاعل مع المعلومة، وكما أنه من جانب آخر يتعين معرفة كيفية التحكم في النظام القيمي داخلياً، والتلاعب به واختراقه خارجياً؟

المرحلة الثانية: مرحلة التفاعل والحوارات والنقاشات، وتحديد البدائل المختلفة للتعامل مع قضية الرأي العام:

تتميز هذه المرحلة بالنقاش والحوار بين وجهات النظر المختلفة والمتباينة؛ حيث تصل إلى درجة من التفاعل والصراع الذي يحدد أوجه الخلاف بين الآراء في توصيف المشكلة أو القضية من ناحية، ومن ثم تحديد الحلول أو الوسائل التي يتم من خلالها التعامل معها من ناحية أخرى، يولد - وفي هذا الإطار - أو يحدث الانقسام في كتلة الجماهير بين أغلبية وأقلية. . . ، وقد تتدخل السلطة السياسية الحاكمة بوصفها طرفاً أساسياً في الحوارات والنقاشات، وتُدير دفتها بوضوح وصراحة، أو تفعل ذلك من وراء ستار، ومن خلال مجموعة من - الوكلاء - لكي تؤثر في عملية تكوُّن الأغلبية والأقلية؛ حجماً، ومضموناً، ونوعية. . . إلخ .

المرحلة الثالثة: مرحلة تبلور الرأي العام وظهوره في شكل الأغلبية والأقلية:

تشهد هذه المرحلة تبلور الأغلبية والأقلية بصدد القضية المثارة وظهورها، وتتحدد أدوار السلطة السياسية الحاكمة في هذا المستوى بمقدار هيمنتها على أجهزة الإقناع أو القمع الفكري، والتي يسميها بعض المحللين السياسيين: «الأجهزة الأيديولوجية للسلطة»، وأحياناً «قنوات السلطة السياسية»، وهي تمارس هذه الأدوار من



خلال تقنيات الدعاية السياسية، وفي هذه الحالة تظهر أشكال التعبير المباشر عن الرأي العام، وذلك من خلال مظاهره المختلفة في المظاهرات، والاعتصامات، والإضرابات، وكل أشكال المقاومة السلمية المعبرة عن العصيان السياسي.

المرحلة الرابعة: النتائج العملية والسياسية للرأي العام قبل اختفاء المظاهر المعبرة عنه:

تعدّ هذه المرحلة الخاتمة في حركة ظاهرة الرأي العام، والتي يتحول فيها إلى أشكال من الأفعال السياسية عبر القنوات المختلفة التي يتيحها كل نظام سياسي حسب طبيعته وطبيعة النمط الحضاري الذي ينتمي إليه؛ ففي النظام التعددي مثلاً نلاحظ أنه بعد أن تؤول الأغلبية إلى الظهور تنتقل إلى مرحلة تأسيس السلطة السياسية بجميع عملياتها وديناميتها على الرأي العام عبر منطلقات ثلاثة: التعديل، أو الإلغاء، أو الإرساء لقانون أو لقرار، أو لإجراء، أو لسياسة معينة، أو لقاعدة سلوكية جديدة ومحددة، ويظهر هذا المستوى من خلال العديد من الأدوات والآليات تختلف من حالة إلى حالة أخرى - حسب نوع المشكلة أو القضية التي أثارها الرأي العام -، ولكن المسألة دائماً تكون من خلال قيام السلطة السياسية الحاكمة بوظيفتها الأساسية، وهي عملية التخصيص السلطوي للقيم، ويتجلى ذلك مثلاً في المؤسسة التعليمية: من خلال وضع منهج تعليمي محدد... أو في المؤسسة الإعلامية: تخطيط حملة إعلامية محددة. أو في المؤسسة التشريعية سن قوانين محددة لعلاج حالة خاصة أو حالة مطروحة، وهكذا فإن هذه المرحلة تعبير عن النتائج السياسية أو العملية لفعل أو أعمال الرأي العام.

ب- أنماط علاقة الرأي العام بالسلطة الحاكمة وموقع ظاهرة العصيان السياسي:

يوجد ثلاثة أنماط متصورة عن علاقة الرأي العام بالسلطة السياسية الحاكمة، وهي:

الأول: نمط الخضوع والاستكانة إلى درجة السكون والجمود:

يتمثل النمط في وجود طرفين؛ الأول: سلطة سياسية شمولية. والثاني: مجتمع يمثل نمطاً حضارياً هو تعبير عن الحضارة غير السياسية. وفي هذا تُقدّم دراسات الاستبداد الشرقي، والمجتمع القهري؛ أمثلة تحليلية لأوضاع الأغلبية المقموعة، والأقلية المصنوعة، وللرأي العام الذي يبدو ساكناً وجامداً.

الثاني: نمط الرفض والعصيان السياسي الذي يصل إلى درجة الخروج والثورة:

يتمثل النمط من الاستجابة في وجود سلطة سياسية حاكمة فقدت شرعيتها ومسوغات وجودها الواقعي؛ أي كانت درجة استقلاليتها الكلية أو النسبية عن المجتمع السياسي الذي تحكمه واقعياً، وهناك العديد من النماذج لهذا النمط في أشكال مختلفة من السلطة والأنظمة السياسية، سواء كان انتماؤها السياسي إلى نمط الحضارة السياسية أو عبر السياسية والرأي العام الذي يرفض وجودها، ويرفع راية العصيان والخروج في وجه ممارستها.



الثالث : نمط الترقب، والتحفز، والانتظار :

يمثل هذا النمط وسطاً بين السابقين، حيث إن الرأي العام فيه لا يخضع أو يخنع، ولا يقاوم أو يثور من تلقاء نفسه، ولذلك يثور جدل حول تحديد طبيعته. ولكن الرأي العام هنا يترقب وينتظر، ويتحفز ليرى من ينطلق بداية فينطلق معه في حركة هادرة ولكنها لا تستمر طويلاً.

ج - النظريات والرؤى التفسيرية لتبلور حركة الرأي العام في مقاومة طغيان السلطة السياسية الحاكمة :

تتعدد هذه النظريات والرؤى التفسيرية لتبلور حركة الرأي العام في مقاومة طغيان السلطة الحاكمة، وذلك بداية من أرسطو الذي يرجعها إلى ظاهرة «عدم المساواة» التي يحرك واقعها المحرومون؛ لتحقيق «العدالة»، وينتقل إلى القول بأن هؤلاء المحرومين هم أكثر الناس خضوعاً وانقياداً لعدم قدرتهم على حماية أنفسهم من الجزاءات التي توقعها عليهم السلطة الحاكمة. . ولكن في ظروف حدوث تغييرات «جذرية» في المجتمع ككل تتاح للمحرومين ظروف مناسبة للتعبير عن احتياجاتهم عن طريق عمليات العصيان السياسي ومقاومة الطغيان.

وإذا انتقلنا إلى مستوى النظريات الكبرى؛ فإننا نقسمها إلى نوعين :

النوع الأول : النظريات التي تؤكد «طبيعة القوى الضاغطة» على جسد المجتمعات، والتي تقود إلى حدوث انفجار عمليات العصيان السياسي، ومقاومة طغيان الأنظمة الحاكمة.

فالتغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحادة وغير المتوازنة تخلق ما يسمى «ثورة التوقعات المتزايدة»، ولكن وجود مصاعب حقيقية عائقة لتحقيق عملية الإشباع تؤدي إلى ما يسمى «ثورة الإحباطات المتزايدة»؛ الأمر الذي يقود إلى حدوث العصيان السياسي، ومن ثم فإنهم يرون أن الحرمان الاقتصادي، والذي يمكن قياسه بتدني مستويات الدخل الاقتصادية في المجتمع عامة، إذا تراكمت مع عدم العدالة التوزيعية بين فئات المجتمع وطبقاته، والذي من مؤشرات اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، إذا حدث ذلك في إطار وعي جماعي شعبي مع وجود تنظيمات سياسية تقود وتحوّل هذه الطاقة من الغضب الشعبي العام إلى فعل أو عصيان سياسي؛ فإننا نكون أمام بدايات ممارسة مقاومة الطغيان. الأمر نفسه - ولكنه أوضح - في حالة الاستبداد السياسي، والذي من أهم مؤشرات وجود حالة من الاحتكار للسلطة والحكم (غالباً ما تقترن بعملية فساد ونهب منظمة للثروة القومية)، وذلك لصالح مؤسسة معينة، أو أعداد قليلة من الحكام وربما الحاكم وعائلته فقط، وإبعاد غالبية الشعب عن ممارسة حقوقه السياسية، إذا حدث وعي شعبي جماعي مع وجود تنظيمات سياسية فعالة، وتوافرت لحظة تاريخية محددة؛ فإننا نكون أمام بدايات ممارسة مقاومة الطغيان.

غير أن الكثيرين يخالفون القائلين بهذه النظريات الذين ينطلقون من أن «الاستقرار» هو الأصل والحالة الطبيعية في كل المجتمعات، وأنه قيمة إيجابية في كل الأحوال، وأن الضغوط الناشئة عن التغييرات السياسية



والاجتماعية والاقتصادية هي حالة استثنائية ينبغي التخلص منها للعودة إلى هذه الحالة الاستقرارية، وإذا كان ذلك صحيحاً نسبياً في المجتمعات الغربية التي حققت قدراً معقولاً من الحريات السياسية والتنمية الاقتصادية، والرفاهية؛ فإن ذلك لم يتحقق في تلك المجتمعات إلا بعد أن مارست شعوبها مختلف صور مقاومة الطغيان طوال القرن التاسع والعشرين، وما زالت تمارس بعض أشكاله حتى الآن، ولكن الأمر مختلف في المجتمعات النامية التي تعد فيها التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما ينشأ عنها من عصيان سياسي هي السياق الأساسي والأصل، وليست استثناء أو حالة طارئة تعود بعدها إلى الاستقرار؛ ومن ثم فإن قسرها على هذا الأخير عبر القضاء بأدوات العنف السلطوي على كل أشكال مقاومة الطغيان - هو تجميد لتطور هذه المجتمعات، وإبقاؤها في مضمار التخلف تحت شعار الحفاظ على الاستقرار.

النوع الثاني: النظريات التي تؤكد التغييرات في الأبنية التنظيمية الاجتماعية والسلطوية؛ خاصة تلك التغييرات السريعة والحادة النابعة من عدم المقدرة على مواكبة التطورات السياسية، والاجتماعية، والثقافية:

ومن ثم يتم التركيز على انهيار القدرات التنظيمية في المؤسسات الاجتماعية والسياسية المختلفة؛ بوصفها سبباً رئيساً من أسباب نشأة مختلف مظاهر العصيان السياسي ومقاومة الطغيان وأشكاله، فعلى سبيل المثال هناك نظريات «الفوضى الاجتماعية»، والتي تركز على انهيار الضوابط المنظمة والضمنية في المؤسسات، حيث يتم التركيز على العلاقة بين التغييرات الاجتماعية وانهيار المؤسسات السياسية، والذي يسميه بعض الناس «كسر روتين الحياة السياسية»، وبين نشأة مختلف مظاهر العصيان السياسي، في حين يرى آخرون أن تسارع التغييرات ترفع من درجة الاستياء السياسي بينما تُضعف من القدرات الكامنة في تركيبة الحياة المؤسسية، فكما يرى بعض الباحثين «تنشأ الثورة عندما يعجز الناس عن مواصلة الحياة بشكل طبيعي، فمزاولة الشعوب حياتهم بشكل طبيعي تتيح لهم إعادة ربط العلاقات باستمرار»، ولكي تنشأ حركة عصيان سياسي من المعاناة اليومية يجب على الناس إدراك أن الحياة بما فيها من حرمان سياسي واقتصادي قابلة للتصحيح.

النوع الثالث: النظريات التي تؤكد أن الانقسامات التي تحدث داخل «الصفوة» السياسية والاقتصادية والاجتماعية:

تؤدي الانقسامات التي تحدث داخل «الصفوة» السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى نشأة مختلف مظاهر العصيان السياسي ومقاومة الطغيان؛ ففي الظروف العادية الطبيعية يكون من مصلحة هذه الصفوة الحفاظ على الأوضاع القائمة، ولكن ظروف التحولات المؤسسية والاجتماعية التي تؤثر في الصفوة بأشكال مختلفة يهدر من قوة بعض الناس، ويرفع من قوة الآخرين؛ مما يؤدي إلى خلافات داخل الصفوة؛ الأمر الذي قد يقود إلى تآكل سيادتهم، وخاصة إذا سعت بعض الأطراف - في فترة التنافس على السيطرة - للحصول على دعم من الجماهير المحرومة اقتصادياً والمستعبدة أو الملغاة سياسياً؛ وذلك بوصف مطالبهم بـ «العادلة»؛ فإن ذلك يغذي آمال التغيير عبر ممارسة مقاومة الطغيان، ويضعف من شرعية المؤسسات السياسية القائمة، وحتى عندما لا تمارس الصفوة دوراً في ذلك؛ فقد تختلق الجماهير لها أدواراً في هذا الصدد، كما يذهب إلى ذلك بعض المحللين.



رابعاً: العوامل المحددة للأشكال التي تتخذها عمليات العصيان السياسي وحق مقاومة الطغيان:

تختلف الأشكال التي تأخذها ظاهرة العصيان السياسي، ويتم التعبير بها عن حق مقاومة الطغيان السياسي؛ فلماذا تأخذ «شكلاً» دون آخر؛ فبعض الناس قد يختار «المقاطعة» و «الإضراب»، والآخر قد يختار «الاحتجاج» والتظاهر، والهيئات، والثورة الشاملة؟ بعض من المحللين السياسيين يرجعون ذلك إلى عدة عوامل، نذكر منها:

١ - طبيعة الأوضاع والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقود إلى عمليات العصيان السياسي، وتفرض مقاومة الطغيان، وهي ليست كلها بالطبع أو حتى معظمها نتاج عملية نظرية أو فكرية مسبقة فقط، وإنما بالأساس معاشة ومعاناة حقيقية الأمر الذي يسهم في تحديد «شكل» و«اتجاه» عملية العصيان السياسي ومقاومة الطغيان، وأيضاً تحدد مضمونها وأجندة مطالبها.

٢ - يشكل «النمط المؤسسي» طبيعة واتجاه الحركات الشعبية التي تقود العصيان السياسي أو حق مقاومة الطغيان، فالبيئة المؤسسية هي التي تجمع وتفرق الناس وتشكل شخصية المجموع، فالنقابات تشكل شخصية المجموع وتعطيه تجربة مشتركة إلى حد كبير، بينما صغار التجار متفرقين؛ مما يجعل القاسم المشترك المرئي وإمكانيات التعاون أقل، أما الطلاب في الجامعات والمدارس؛ فإن تجربة التجمع أكبر؛ مما يجعل شكل التحرك أوسع، ولكنه مؤقت أو موسمي لارتباطه بطبيعة عمل المؤسسة.

٣ - تحدد «الأدوار المؤسسية» الفرص والإمكانات المتاحة، أما ممارسة العصيان السياسي؛ فهو يحدث ضد القوانين والمسؤولين الذين لهم ارتباط بالعمل المعتاد، فالعمال يُضربون لأنهم موجودون في الإطار نفسه (المصنع)، بينما العاطلون عن العمل لا يمكنهم الإضراب ولكنهم يتظاهرون، الوضع نفسه بالنسبة للطلاب، بينما يتعذر ذلك على الفلاحين على سبيل المثال.

إن الحياة المؤسسية تفرض الانقياد والخضوع أو الإذعان السياسي، وتشكل التغييرات المؤسسية معالم انفجار «الاستياء» السياسي، وكذلك يحدد مضمون الحياة المؤسسية التي يعيش الناس في إطارها «الشكل» الذي تتخذه عملية العصيان السياسي، وحق ممارسة الطغيان السياسي.

٤ - تعبر المعارضة في الظروف المعتادة عن نفسها من خلال «صناديق الانتخاب» التي يجب أن تتم من خلالها عملية التغيير السياسي؛ وتُعد أولى علامات «الاستياء الشعبي» حدوث تحولات حادة في نتائج الانتخابات المختلفة؛ كأن تتراجع بشدة قوة حركة شعبية، أو ينهزم حزب كان حاكماً لفترة طويلة هزيمة ساحقة أو ذات دلالة، أو عندما تبدو عملية الانتخابات والتغيير عبر صناديق قليلة الجدوى، فتخرج عملية العصيان السياسي وحق مقاومة الطغيان بعيداً عن صناديق الانتخاب؛ عندئذٍ تتاح للمستبعدة من الحياة السياسية، وللمحرومين الفرصة لممارسة بعض النفوذ في التغيير، ولا يعود النظام الانتخابي قناة التأثير في الحياة السياسية.



٥ - قد تمارس الصفوة السياسية أدوارها كما رأينا في استثارة العصيان السياسي الشعبي ، وكذلك في تشكيل مطالبه من ناحية ، ومن ناحية أخرى قد تشكل تصرفاتها دوراً في الإرضاء ومحوراً لتلقي حوله الهموم ، كما أنها قد تمتص الغضب الجماهيري بالحديث عن «حقوقهم» ، والتدخل أحياناً للاستجابة لبعض المطالب الجزئية .

خامساً: استراتيجيات الأنظمة السياسية في التعامل العصيان السياسي للحركة الإسلامية وممارساتها حق مقاومة الطغيان :

تختلف استراتيجية الأنظمة السياسية الحاكمة في التعامل مع العصيان السياسي طبقاً للأجواء التي ينشأ فيها ، وهي غالباً استثنائية ينعدم فيها الاستقرار ، وترتفع فيها الحساسية السياسية ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر فإن رصيد الحركة الإسلامية من ممارسة العصيان السياسي هو رصيد متواضع وبالغ الضعف ، وعلى أي الأحوال هناك ثلاثة استراتيجيات أساسية للتعامل مع العصيان السياسي :

الأولى : التجاهل السياسي : أي يتم تجاهل الأمر إذا لم يمتلك القطاع المقاوم تأثيراً سياسياً حقيقياً ؛ فإنه غالباً ما يتم تجاهله من قبل السلطة السياسية الحاكمة ؛ وخاصة إذا لم تتأثر قطاعات مركزية في المجتمع بمقاومته ، أو ما لم تتأثر قطاعات أخرى بالقطاعات المتمردة .

الثانية : استخدام القوة والعنف : بحيث يتم اضطهاد القطاعات المقاومة ؛ خاصة عندما تتأثر مؤسسات مركزية أو حساسة في المجتمع من جراء عمليات التمرد أو العصيان .

الثالثة : الاسترضاء والرشوة السياسية : وهنا تسعى السلطة السياسية الحاكمة إلى الاسترضاء بأشكال متعددة ؛ منها :

- تقديم تنازلات مباشرة ، أو الضغط على الصفوة من رجال الأعمال والقطاع الخاص لتقديمها لقطاعات معينة من الجماهير ، سواء أكانت التنازلات ملموسة أو رمزية .

- ضخ طاقات الغضب الناجمة عن العصيان في مسارات أكثر شرعية وأقل ضرراً ؛ بتقديم المزيد من الإغراءات ، أو بعبارة أخرى احتواء القيادة في اللعبة السياسية .

- إضعاف حدة التعاطف الجماهيري مع عمليات الاحتجاج ؛ من خلال جهود الترضية السابقة ، وعبر برامج يبدو أنها تحقق المطالب الأخلاقية لها ، ومن ثم يتم سلب الدعم عن هذه العمليات دون تقديم تنازلات ملموسة ، وهناك ما نطلق عليه «الاستراتيجية المزدوجة» التي تتبعها الأنظمة السياسية الحاكمة في احتواء عمليات العصيان السياسي ، وهي تشمل جهود الترضية والرشاوى السياسية والمكاسب الظاهرية ، على النحو الذي أسلفنا - من جانب - ، ومن الجانب الآخر يتم عادة التبنّي الآمن لإجراءات تعسفية يتم من خلالها مضايقة القادة والقطاعات الأكثر تمرداً ، أو تلك التي ترفض التنازلات من خلال تحرش السلطة السياسية الحاكمة ،



وبإجراءات قانونية ورسمية يتم إجراء التحقيقات، وتصل إلى المحاكمات وإصدار الأحكام في إطار تغطية إعلامية ودعائية واسعة.

وهكذا تضمن الأنظمة الحاكمة أن الإجراءات التعسفية لن تجلب - غالباً - التذمر من الجمهور المتعاطف، بل إنَّ هذه الاستراتيجية المزدوجة قد تضيي نوعاً من المصداقية والتوازنية على ممارسات السلطة السياسية الحاكمة.

سادساً: احتواء واستيعاب عمليات العصيان السياسي للحركة الإسلامية وممارساتها لمقاومة الطغيان في الأطر المؤسسية والتنظيمية:

تشير الخبرات التاريخية إلى أنَّ تحقق مفهوم «القوة»، و«السيطرة» لأي نظام سياسي يكون عبر التحكم في وسائل القوة المادية والإنتاج الاقتصادي - من جانب -، والآلة العسكرية والأداة الأمنية - من جانب آخر -، واللدان يتركزان مع مرور الزمن في يد الطبقة الحاكمة، كما أنَّ حماية هذين المصدرين وتوسيعهما تتم من خلال استخدامهما في التحكم، ليس فقط «بسلوك» أفراد المجتمع؛ بل في التأثير على «معتقداتهم»؛ الأمر الذي يطلق عليه بعض الباحثين «التنظيم الأعظم»، ويسميه آخرون «الثقافة»، ويشمل منظومة معقدة من «المعتقدات» و«الطقوس» التي تؤطر للناس الصحيح والخطأ، والممكن وغير الممكن، وما يترتب على هذه المعتقدات من سلوكيات «واجبة»... إلخ.

والواقع أنه تتم في الدول الرأسمالية تغطية المال والثراء كمصدر للقوة بعملية انتخابية يشارك فيها أفراد المجتمع بصورة متساوية؛ فيتم تغطية قاعدة (المال) بقاعدة (التصويت)، ومن ثمَّ يتم الحد من المشاركة الفعالة، والإلزام بخيارات محدودة، وترجيح مصالح الصفوة على مصالح الجماهير... إلخ، ومن ثمَّ فإنَّ الاستنتاج الطبيعي هو أن التزام الفئات بإطار العملية الانتخابية لن يتيح لهم ممارسة أي تأثير يذكر في المجتمع؛ وبالتالي فقد أضحى واضحاً أنَّ العصيان السياسي ليس عملية شغب ولكنه الخيار الوحيد أمام هؤلاء المحرومين والمبعدين عن ممارسة خيارات سياسية حقيقية، ومن ثمَّ فإنَّ استيعاب عمليات العصيان السياسي عبر تحويلها إلى «تنظيمات سياسية»، أو السماح بتبني مطالبها وأهدافها عبر قنوات المؤسسات السياسية القائمة في إطار مؤسسة الدولة؛ الأمر الذي يطلق عليه «الوظيفة الاستيعابية أو التطويرية للنظام السياسي» هو أمر غير ناجح عملياً، ويتم من خلاله القضاء على إمكانات التغيير الحقيقية، أو الاستجابة الفعلية للمطالب التي تتبناها الحركات التي تقود الرأي العام وفق اتجاهات العصيان السياسي.

فالاعتقاد بأنَّ تحويل الحركة الشعبية المعبرة عن العصيان السياسي إلى «منظمة سياسية» سيجبر الصفوة السياسية والاقتصادية الحاكمة أو المهيمنة على تقديم تنازلات سياسية يتم من خلالها توسيع المنظمة وتحقيق مطالبها؛ هذا الأمر - وإن حدث تاريخياً - فقد كان تحت تأثير عاملين:



الأول: جاذبية اللحظة التاريخية؛ حيث يقود الاستياء والسخط عدداً كبيراً من الناس إلى التمرد والعصيان السياسي؛ الأمر الذي يبدو معه أن هناك الكثير مما يمكن القيام به في حالة إنشاء منظمة كبيرة ودعم عملية استمرارها.

الثاني: تقدم الصفوة - أحياناً - في مواجهة العصيان السياسي بعض التنازلات الجزئية التي يبدو أنها لم تكن ممكنة من قبل، فيعتقد أن الأمر سيزداد ويتدعم في حالة إنشاء منظمات سياسية.

ولكن ذلك يتضمن خلافاً حقيقياً؛ إذ إن الصفوة لن تقبل بتقديم سلسلة من التنازلات تمس جوهر حكمها، أو حتى تسمح باستخدامها في تحدٍ حقيقي لمواجهتها، كما أن القيادات بإنشاء هذه المنظمات السياسية تنقل الجهود من «الشارع» إلى «قاعات الاجتماعات»، وتصبح هذه المنظمات رأس جسر لجهود الصفوة السياسية الحاكمة في دفع العصيان السياسي في القنوات السياسية التقليدية، والتي لن تحقق أو تستجيب للمطالب الحقيقية، بينما تظل هذه الجماعات والمنظمات السياسية تعتقد - وبالأصح تعيش وهماً سرايياً - أنها تسلك «الطريق الطويل والصعب» ولكنه المضمون نحو تحقيق أهدافها.

سابعاً: انتهاء العصيان السياسي الذي تقوده الحركة الإسلامية، وموت مقاومتها للطغيان عبر إقامتها للأحزاب والتنظيمات السياسية:

بعد أن تتأكد الصفوات والسلطات الحاكمة من درجة ومستوى فعالية المنظمات السياسية التي قامت في سياق عمليات عصيان سياسي تعبيراً عن مطالب حقيقية، لكنها فقدت بتحويلها التنظيمي هذا الزخم؛ تسعى إلى جذبها إلى بنية الأنظمة السياسية لمعرفة آرائها، ولكي تعرض همومها وشكواها عبر المؤسسات والقنوات الرسمية للدولة، وهذه الاستجابة الرمزية ليست للمنظمة كـ «تنظيم» ولكن للبقية الباقية من قوى العصيان السياسي داخلها، والتي تسعى إلى ترويضها والقضاء عليها، وهذه بدورها لا تدوم طويلاً كأي مظهر من مظاهر الرأي العام المتقلبة والزئبقية، وهكذا فإن أكثر التنظيمات التي نشأت تعبيراً عن مطالب حقيقية ومن رحم حركة شعبية تتلاشى كوجود حقيقي.

ومع ذلك تستمر هذه المنظمات كـ «هياكل» و«أبنية» فارغة رهينة بأمرين:

الأول: تصبح ذات فائدة ومصدر وجهة ومكانة رمزية، وغالباً ما تشكل وسيلة ومصدر معيشة للذين يتحكمون في مواردها ويعتمدون عليها؛ من المجموعات والأفراد الذين يدعون تمثيل المنظمة أو الجماهير.

الثاني: تصبح أكثر خضوعاً لمن تعتمد عليهم في مواردها المختلفة، ويبقى توازنها الهش رهيناً بتوازن مجموعات «الشلل» و«الزبائن» الذين تؤول أمورهم إليهم، بالإضافة إلى سبب جوهري مهم، وهو أن استمرارها بهذه الوضعية إنما يكون بسبب هجرها للسياسات المعارضة الفعلية والجدرية، وقبولها بممارسة «أدوار» محددة في إطار «لعبة» السياسات الرمزية.



وأخيراً؛ فإن الوعي المنهجي بضرورة تعلم الدرس من تاريخ التنظيمات السياسية غير الناجحة وخبرتها؛ وأن المكاسب الحقيقية الضئيلة التي تحققت من ورائها لم يكن بسبب كونها كذلك، وإنما من تيارات العصيان السياسي والقوى الضاغطة داخلها، ولكن ما العمل؟ فهكذا تكرر القيادات الأخطاء نفسها؛ فتسعى إلى تحقيق ما ليس في متناولها، وتهدر فرص تحقيق ما كان ممكناً دائماً.

من مراجع الدراسة:

- حامد ربيع، مذكرات في التطور السياسي، القاهرة: دار النهضة العربية، (الجزء الثاني)، ١٩٨٧ م.
- حامد عبد الماجد، دراسات في نظرية الرأي العام، القاهرة: دار الشروق الدولية، ٢٠٠٣ م.
- حامد عبد الماجد، مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية، القاهرة: دار الجامعة للطباعة والنشر، ٢٠٠٢ م.

- * J. Dunn, Modern Revolution, in J D(ed.), Political Obligation in Historical Context, London, 1985.
- * P. Calvert, Revolution and Counter- Revolution, London, 1974.
- * E.B.David heiser, Stornig States, weak states: The role of the state in revolution, Comparative Politics, 1992.
- * De Tocqueville, The old Regime and Revolution, London, 1968.
- * F.Furet, The Interpreting the French Revolution, London, 1990.
- * B.Moore, Social Origins of Dictatorship and Democracy, London, 1994.
- * D. Cruise O Brien, Symbolic Confrontation, London, 1993.
- * R. Bendix, Kings or People, London, 1974.
- * J. Howell, An Unholy Trinity? Civil Society, Economic Liberalisation and Democratisation, In Government and Oppsition, Vol 33, No1, Winter, 1995.